

الأصول في النحو

وتقول : أيقول : إنَّ عمراً منطلق إذا أردت معنى : أظن كأنت قلت : أظن أن عمراً منطلق فإن أردت الحكاية قلت : أظن : إنَّ وتقول : ظننت زيدا أنه منطلق لأن المعنى : ظننت زيدا هو منطلق ولا يجوز فيه الفتح لأنه يصير معناه : ظننت زيدا الإنطلاق ولو قلت : ظننت أملك أنك منطلق جار كأنت قلت : ظننت أملك الإنطلاق والأخفش يقول : إذا حسن في موضع (إن) وما عملت فيه (ذاك) فافتحها نحو قولك : بلغني أنه طريف لأنك تقول : بلغني ذاك قال : وما لم يحسن فيه (ذاك) فأكسرهما قال : وتقول : أما أنه منطلق لأنه لا يحسن ها هنا أما ذاك ثم أجازته بعد على معنى : حقاً أنه منطلق وقال : لأن أما في المعنى : (حقاً) لأنها تأكيد فكأنه ذكر حقاً فجعلها طرفاً قال : وقد قال ناس : حقاً إنك ذاهب على قولهم : إنك منطلق حقاً فتنصب (حقاً) على المصدر كأنه قال : أحرق ذاك حقاً قال : وهذا قبيح وهو من كلام العرب .

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى . المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام . تقول : جاءني القوم إلا زيدا فجاءني القوم : كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جار أن تذكر (زيدا) بعد هذا الكلام بغير حرف الإستثناء ما كان إلا نصباً .

لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الإستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك : ضربت القوم إلا زيدا ومرت بالقوم إلا زيدا فكأنك قلت في جميع ذلك : أستثني زيدا فكل ما أستثنيه (إلا) بعد كلام موجب فهو منصوبٌ وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا فالمعنى : قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الإستثناء والعطف أن الإستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير